

بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

يلقيه
السكرتير الاول / جراح جابر الاحمد الصباح

امام
لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)
الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار

مقر الامم المتحدة – نيويورك
الاثنين الموافق 9 اكتوبر 2017

السيد الرئيس.

أود في البداية أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق بخالص التهئة على انتخابكم رئيساً للجنة الرابعة المعنية بالمسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار، وإذ أؤكد لكم استعدادنا وتطلعنا للتعاون معكم لإنجاح أعمال هذه اللجنة، فإننا على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم ستمكنكم من القيام بمهامكم على أكمل وجه وستقود أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج.

ولا يفوتني في هذا المقام ان أتقدم بجزيل الشكر لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على احاطته والتقرير الذي قدمه يوم الاثنين الموافق 2 اكتوبر 2017، وأتوجه بالشكر لجميع اعضاء المكتب.

السيد الرئيس.

تؤكد دولة الكويت على موقفها الثابت لمبدأ تمكين الشعوب من حق تقرير المصير، والذي يعتبر احد اهم مقاصد ومبادئ الامم المتحدة التي نصت عليها في ميثاقها بالمادة الاولى (الفقرة الثانية)، وقرار الجمعية العامة 1514 الصادر في ديسمبر 1960 حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والذي اكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق يعبر وفد بلادي عن بالغ القلق من اخفاق الامم المتحدة والدول ذات العلاقة في الوفاء بمسؤولياتها وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة واحكام ميثاق الامم المتحدة لإنهاء جميع اشكال الاستعمار.

ونجدد هنا دعوتنا بضرورة قيام اللجنة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال بالبحث عن سبل اخرى في تعزيز قدراتها للتعامل مع الدول القائمة على ادارة الأقاليم غير المتمتعة في الحكم الذاتي وفقاً لكل حاله على حده، وتضمن المشاركة الفعالة لشعوب هذه الأقاليم لتقرير مستقبلهم، وعلى الدول المستعمرة التي تقوم بإدارة الأقاليم بالتعاون مع اللجنة، وتزويدها بالبيانات الدقيقة والصحيحة حول أوضاع الأقاليم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والعمل على النهوض بها بموجب ما تلزمها به المادة "73 هـ" من ميثاق الامم المتحدة.

السيد الرئيس.

ان دولة الكويت تجدد دعمها للجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي مقبول من كافة الاطراف لمسألة الصحراء الغربية، من خلال استئناف المفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الامن ذات الصلة. كما نرحب وندعم جهود الامين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص الجديد السيد/ هورست كوهلر الذي نتمنى له كل التوفيق في مهامه في حث الاطراف المعنية للالتزام بالعمل الجاد بهدف الاسهام بشكل ايجابي لإنجاح المسار السياسي.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد مرةً اخرى على دعمنا للمبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي في الصحراء وما تشكله من خياراً بناءً يهدف للتوصل الى حل مقبول من الطرفين. كما نرحب بالجهود المغربية التي تتسم بالجدية والمصادقية وفقاً لما نص عليه القرار 2351، ونشيد بالخطوات التي تتخذها المملكة المغربية لحماية حقوق الانسان والتعاون مع مجلس حقوق الانسان والمفوضية السامية لحقوق الانسان في هذا الشأن. ونعيد التأكيد هنا على ضرورة احترام وحدة وسيادة المغرب.

كما نذكر بان مجلس الامن قد اعترف بان الحل السياسي لهذا النزاع القائم، وتعزيز التعاون بين اعضاء اتحاد المغرب العربي، من شأنه ان يسهم في تحقيق الاستقرار والامن بمنطقة الساحل.

وفي الختام ورغم ان فلسطين ليست من ضمن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنتظر اللجنة في اوضاعها الا اننا نؤكد على ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وبما يسمح له بإقامة دولته المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس الشرقية، وإلزام اسرائيل السلطة القائمة على الاحتلال بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 في سبيل التوصل الى سلام دائم وشامل وعادل وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الامن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وشكراً السيد الرئيس.